یک

حاشیهٔ خلیفه سلطان بر شرح لمعه

• حاشیهٔ علی بن محمد بن الحسن بن زین الدین الشهید الثانی

(متولد ۱۰۱۳ هـ متوفی ۱۱۰۴ هـ)

الزهرات الذویة فی الروضة البهیة

ف. م. ه

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلى الله شانه وانار برهانه الباء للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير ابتدء الكتاب كما في دخلت
عليه بثياب السفر او للاستعانة والظرف لغو كما في كتبت بالقلم كتب قدس سره في الحاشية الظرف المستقر
بفتح القاف ما كان عاملا واجب الحذف كالواقع خبرا او صفة او صلة او حالا سمي بذلك لاستقرار
الضمير فيه والاصل مستقر فيه حذف فيه او لتعلقه بالاستقرار العام واللغو ما كان متعلقه خاصا
سواء ذكر ام حذف سمي بذلك لكونه فارغا من الضمير فهو لغو هذا ما ذكره جماعة من النحاة وبذلك يظهر
الفرق بين جعل الباء للملابسة والاستعانة لان متعلق الاول عام واجب الحذف لكونه حالا والثاني
خاص غير متعين للحالية كما في مثال الكتابة انتهى اقول المشهور عند بعض النحاة ان متعلق الظرف اذا
كان عاما كالكون والاستقرار وكان احد الاربعة المذكورة وجب حذفه وانتقل الضمير المستكن فيه الى
الظرف وسموه حالا ونحوه تجوزا حتى انهم احتاجوا الى الجواب عن نحو قوله تعم فلما رآه مستقرا عنده بانه
خاص معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول وفرق بعضهم بينهما اذا كان محذوفا وانتقل ضميره الى
الظرف فلا يجوز ح اظهاره وبين اظهاره اولا فيجوز ونقل والدي ره عن الرضي ما حاصله انه سمي مستقرا
لاستقرار معنى عامله فيه فاذا لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم شيء من خصوص الافعال
كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا وذلك لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص مستقر فيها
وجاز تقديرا لعام لتوجيه الاعراب فقط ولما كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا اعتبره النحاة ثم انه اسقط
العموم من تعريف المستقر كما ان نحو زيد على الفرس او من العلماء من الظروف المستقرة مع ان المقدر فيهما راكب او معدود
وليس بعام وحمل كلام النحاة على التقريب انتهى اذا تقرر ذلك فحاصل مراد جدي ره بناء على ما ذكره ان الباء اما ان تكون
للملابسة فيكون الظرف مستقرا بناء على ان الملابسة عامة كالكون ويكون الظرف متعلقا بمتلبسا المحذوف حالا من الضمير في
ابتدئ واما للاستعانة فيكون متعلقا بابتدء او بمستعينا وكل منهما خاص فقوله والثاني غير متعين للحالية يريد به متعلق
الثاني لانه ان تعلق بابتدء لم يكن حالا وان تعلق بمستعينا كان المتعلق حالا فهو غير متعين للحالية بخلاف الاول
فان متعلقه متعين للحالية وهو ايضا بعد تسميته حالا متعين لها وعلى تقدير تعلقه بابتدئ وعدم جواز
تعلقه بمستعينا يمكن توجيهه بانه من قبيل قولك عينت فلانا العمل كذا فهو متعين له وان لم اعين فلانا لذلك فهو غير متعين
ومثل هذا شايع فيكون المراد تعين الاول للحالية وتعين الثاني لعدمها ونظيره قوله تعم ومن لم يحكم بما انزل الله
فاولئك هم الظالمون فان ظاهره والله اعلم ومن يحكم بغير ما انزل الله ولهذا لا يدخل تحت الحصر من لم يحكم بشيء الا
على احتمال ارادة الحكم بما انزل الله من كل احد لا يعلم احكام الله والله اعلم وهذا احد الاوجه التي خطرت في
فكري القاصر في الحديث المشهور وهو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن بان يكون المعنى وما شاء ان لا يكون لم يكن
وان كان غيره مما ذكرته فحمل آخر من الوجوه اقرب وبما تقرر يندفع ما اورده والدي ره وتبعه غيره من ان قوله
والثاني غير متعين للحالية يقتضي جواز الحالية وانه مناف لتعليله وجوب الحذف بكونه حالا فتامل وقوله
كما في كتبت بالقلم مطابق للنشر على التقديرين اما على الاول فالجار اما متعلق بكتبت فلا يكون حالا واما

بمستعينا

٢

بمستعينا فيكون حالا واما على الثاني فالباء فيه للاستعانة وليس المتعلق حالا وظاهر قوله كما في دخلت عليه
بثياب السفر ان الظرف فيه مستقر ايضا واحتمال ارادة معنى الملابسة فقط بعيد جدا هذا ولا يخفى ان ذلك
مخالف بحسب الظاهر لما ذكره بعضهم من ان تقدير الملابسة والاستعانة ونحوهما بيان للمعنى حتى قيل ان الجار في مثل
ذلك له تعلق ربطي وهو تعلقه بابتدء مثلا على التقديرين وتعلق اقتضائي وهو تعلقه بما يقتضيه المقام ولكن
ما ذكره قدس سره غير بعيد وهو اعلم بما قال وقد صرح بجوازه في روض الجنان ورايت في بعض حواشي
البيضاوي التصريح بجواز تعلقه بمستعينا ونقل والدي ره عن حاشية الكشاف للمحقق التفتازاني انه قال يعني
ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة وهو مؤيد في الجملة لما ذكره ومما فهم من عبارة البيضاوي
نحو ذلك واختاره تقديرا بتدء على ابتدائي لقلة الحذف على الاول وكثرته على الثاني ودلالة الدوام والثبوت
معارضة بدلالة الاستمرار التجددي وليس في العبارة ما يدل على تقدم العامل او تاخره ووجوه تقديم المعمول
مشهورة والعامل يجوز تقديره اسما وفعلا متقدما ومتاخرا من لوازم المقصود واعم من ذلك ومغايرا له
بناء على حصول الامتثال في نحو قول الصادق عم لا تترك البسملة ولو كتبت شعرا وللتاسي بالكتاب العزيز ولاحاديث
الاخيار وذكرها في بعض فوائده ثم رجح جعله اسما متاخرا من لوازم الفعل المقصود قال ويدل عليه مع
قوة جانبه اللغوي والفعلي قوله تعم بسم الله مجريها ومرسيها فانه جعله اسما متاخرا من متعلق احوال السفينة
فانها منحصرة في السير والاسترساء انتهى وفيه نظر فان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكانه بناه على الاتساع في
الظرف والظاهر من هذا التركيب ان يكون خبرا مقدما ففيه تقديم معمول المصدر وكون المبتدأ عاملا في الخبر
وكلاهما ضعيف عند الاكثر ولعل الاولى جعل الظرف حالا من واركبوا مسمين وقائلين بسم الله وقت اجرائها
وارسائها او مكانهما على ان يكون المجرى والمرسى للوقت او المكان او المصدر الذي حذف المضاف واقيم هو
مقامه كما في آتيك خفوق النجم واشباههما مما قدر حالا واعتذر للبيضاوي بان التمثيل لمجرد كون المتقدم
اوقع سواء كان من تقديم الظرف او لا وهو كما ترى وقد ذكر بعضهم وجها لطيفا لحذف العامل وهو ان
بين العبد وجناب الحق عز وجل بونا بعيدا والله تعم مستقل والعبد غير مستقل فاذا اراد هذا
القاصر الوصول الى رضوان مبدئه والتشبث باذيال عفوه وكرمه لا يحصل الا بتوسط فعل يوصله الى
ذلك وينبغي اخفاء ذلك الفعل للتاسي وبعده عن الرياء وامتثال الاوامر الواردة بذلك هذه النسبة
ثابتة في الاسم والحرف فان الاول مستقل بالمفهومية والثاني غير مستقل فبينهما بون بعيد ايضا فاذا
اريد ايصال الحرف الى الاسم فلا بد له من شيء يوصله اليه وهو الفعل فان له جهة ربط بالاسم وجهة
ربط بالحرف وعدم اظهار ذلك الفعل اولى للمناسبة المذكورة والاول ادخل في التعظيم
يعني ان كون الباء للملابسة المعبر عنها بالمصاحبة كثيرا ادخل في تعظيمه تعم لانه في التبرك باسمه تعم
المراد بالملابسة من التادب والتعظيم ما ليس في جعله آلة غير مقصود بالذات ولهذا قدم مرجح
ايضا بالكثرة باء الملابسة وبالرد على المشركين بابتدائهم باسماء آلهتهم على وجه التبرك وبتلبسهم
على تلبس جميع اجزاء الفعل باسمه تعم وبان التبرك به معنى مكشوف يفهمه كل احد وكونه آلة

لا يهتدي اليه الا بنظر دقيق و بكون اسمه تعم آلة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه بمركته فقد رجع بالاخرة
الى التبرك و ليس فى اعتبار الآلية معنى يعتد به و ممارضة بعض هذه المرجحات ممكنة و قد يرجح ره فى بعض
فوايده المصاحبة بوجهين الاول انها تعطى الاستدامة فيها تتميم لفعل الترجية كما فى قوله تعم تنبت التسمية
بالدهن اى تنبت ثمارها و فيها الدهن فتقتضى تلازمهما متى وجد بخلاف الاستعانة فانه يكفى فيها
حصولها عند الابتداء و ان جاز فيها الاستمرار بخلاف الاول فان الاستمرار من لوازمه انتهى و فيه نظر فان
الظ ان المصاحبة للابتداء ايضم و يجوز الاستمرار كما فى الاستعانة و قد يفرق بين تنبت بالدهن و ما
هنا فان الظ و الله اعلم ان الدهن مصاحب لها من حين الانبات فالاستمرار موجود بخلاف مصاحبة
الابتداء ثم الثانى ان فيه نوعا من البلاغة المعجزة و هى الايجاز بتقليل اللفظ و تكثير المعنى لانه اذا كانت الباء
للمصاحبة كان الجار متعلقا بالفعل او الاسم المحذوف بخلاف الاستعانة فانها تتضمن مستعينا و مستعانا
عليه و الاول اقل لفظا و فيه نظر فان الظ ان الايجاز معتبر بالنسبة الى ما يتلفظ به لا بما يتضمنه اللفظ
و يدل عليه بل ربما كان ايجاز الاستعانة اولى لدلالته على معان اكثر من معانى المصاحبة و كلامه هنا
فى التعلق ظاهره خلاف ما اختاره فى الشرح الا انه لا ينافى الجواز فتامله و قوله ادخل فى التعظيم والاكمل اه
يقتضى على اصل التعظيم تعظيما فى الاستعانة و هو كذلك فان كون الفعل لا يتم و لا يعتد به ما لم يصدر باسمه تعم
فيه تعظيم لكنه دون الاول   و الثانى لتمام الانقطاع اى كون الباء للاستعانة كاين لتمام الانقطاع
اى انقطاع الفعل عن ان يتم بدون اسمه تعم او انقطاع الفاعل عن ان يتم فعله بدونه او انقطاعه الى
الاستعانة باسمه تعم من قولهم انقطع الى فلان بمعنى انقطع عن غيره و التجاء اليه فيما يحتاج اليه فالجملة
مبتداء و خبر و الظرف مستقر   لاشعاره اه تعليل لتمام الانقطاع   و اضافة اسم الى الله تعم
دون باقى اسمائه لانها معان و صفات اطلاق الاسم و ارادة المسمى امر ظاهر لا ينكر كما فى لا اله الا الله
محمد رسول الله على ولى الله و كذا ارادة نفس الاسم كما فى قولك الله علم للذات المقدسة و هب ان
مثل زيد قائم اصله المسمى بزيد لكثرته صار يتبادر المسمى من الاسم من غير التقدير المذكور اذا تقرر هنا
فمراده ره ان اضافة لفظ الاسم الى الاسم المقدس المراد به الذات المقدسة دون باقى اسمائه تعم
المراد بها الذات لانها معان و صفات و الاضافة الى ما هو معنى و صفة ربما اشعرت بالعلية بخلاف
الاضافة الى الاسم الخالى مما ذكر و ذكر الرحمن الرحيم و ضمير اسمائه قرينة واضحة على ارادة الذات
و لو اريد بلفظ الجلالة الاسم كان ضمير اسمائه من قبيل الاستخدام لكن الحق ما تقدم و لا يلزم منه كون
الاسم عين المسمى بل كون المراد من الاسم المسمى و ح لا يحتاج الى تكلف الزيادة و الاقحام و قول لبيد
ثم اسم السلام عليكما محمول على ضرورة الشعر او غيرها و ارادة التسمية تكلف قال ره فى بعض
فوايده لفظ الجلالة و ان كان اسما للذات المقدسة خارجا عنها الا انه شديد الالصاق بها
دون غيره من الاسماء كلها و لذلك ترجع اليه و لا يرجع الى شئ منها و تجرى صفة له و لا تنعكس
و يختص بالمعبود بالحق تعم و لا يطلق على غيره لا حقيقة و لا مجازا دون غيره من الاسماء فانها

فانطلق

قد تطلق على احد الوجهين حتى قيل فى تفسير قوله تعم هل تعلم له سميا اى هل تعلم احدا سمى الله غيره و لهذا
جاز اقامته مقام الذات بهذا الاعتبار و اضافة الاسم اليه كما ينسب باقى الاسماء اليه بضرب من التجوز و المجاز
يعول عليه اذا اقتضاه الحال انتهى كلامه ره و كانه اراد اضافة الاسم اليه لقيامه مقام الذات للامور المذكورة و الا فجميع اسمائه
تعم و اسماء غيره قد تطلق و يراد به المسمى فان الرحمن على العرش استوى و خالق كل شئ و زيد قائم و نحو ذلك مما يراد به
الذات اكثر من ان يحصى   و فى التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى اى و فى التبرك بالاسم
المقدس او الاعم على تقدير الملابسة فان المقصود منها التبرك و ذكر الملابسة سابقا للعموم الذى اقتضاه المقام
الاول و ذكر التبرك انسب بهذا المقام او الاستعانة به على التقدير الآخر تمام التعظيم للمسمى و هو جواب بكلام قبل او
لعله يقال تقديره ان التبرك او الاستعانة يكون بالذات لا بالاسم و التعظيم يحصل بالتبرك او الاستعانة بالمسمى فذكر
الاسم مقحما او انه عين المسمى و التبرك او الاستعانة بالذات فاجاب بما ذكر و ذكر الذى وجها آخر و هو ان المسمى
لكماله منزه عن تعلق افعال العباد به لعدم خلوصها من الشوايب و يمكن توجيهه بان العبد لقصوره و نقصه و كماله ره
كانت مرتبته دون ان يعلق فعله بالذات المقدسة و ان فرض خاليا من الشوايب و لو قيل بالله لاوهم التلبس
بالذات او كونها آلة او القسم و قيل ذكر الاسم لئلا يختص التبرك و الاستعانة باسم دون اسم و الاستعانة و ان
وقعت بالذات فى اياك نستعين ففى الاستعانة بالاسم زيادة تعظيم للمسمى و يحتمل ان يكون مراده بقوله و فى
التبرك اه مجرد بيان هذه الفايدة لكن الاول انسب بالتفريع   فلا يدل على اتحادهما اى بعد ان علمت
فايدة التبرك بالاسم و الاستعانة به فلا دلالة لكل واحد منهما على ان الاسم لفظ الجلالة الدالة على الذات
المقدسة و هو و المسمى واحد على معنى اسم هو الله و حاصله بالله باعتبار ان التبرك بالذات لا بالاسم او فلا
يدل المفهوم من الكلام السابق على اتحاد الاسم و المسمى بعد الفايدة المذكورة و كيف كان فالاتحاد هنا غير المعنى المشهور
فى اتحاد الاسم و المسمى المتنازع فيه و يمكن توجيهه بما يطابق المشهور بان يقال فى بسم الله دلالة على اتحاد
الاسم و المسمى فان المقصود منه التبرك بالذات فلولا ان الاسم غير المسمى لقيل بالله فالتبرك بالاسم تبرك
بالمسمى فان المراد بالاسم احد اسمائه تعم كما اريد بالله الذات المقدسة و الجواب ما تقدم و يحتمل ان يكون
قوله فلا يدل اه تفريعا على مجموع قوله و اضافة اسم اه و فى التبرك اه و المعنى و فى اضافة الاسم و التبرك به
ما ذكر فى الوجهين فلا يدل ذلك الذى هو الاضافة و التبرك بعد ما ذكر فى توجيهه بان اتحاد الاسم و المسمى
للوجه المذكور فيما تقدم بل ربما دلت الاضافة المذكورة على تغايرهما او التفريع على الاضافة من جهة حملها
على معنى اسم هو الله و ما ذكر فى توجيهها بنفى الدلالة فتم و فيه احتمل و الذى ره وجها آخر و استبعده و هو
بعيد و هو ان يكون من توابع تعليل اضافة اسم الى الله قال فان قلت ما المخرج قلت المعنى ان علة
ذلك كون باقى الاسماء معانى و صفات و التبرك بالاسم الحقيقى فيه كمال التعظيم بخلاف ما دل على المعانى
و الصفات انتهى قوله و نقل عن والده ره فى بعض فوايده على الكتاب انه قال لا ادرى لهذا التفريع
مناسبة و مع ذلك فالضمير المستكن فى يدل و البارز فى اتحادهما و تغايرهما يحتاج فى بيان المرجع الى
تكلف تام انتهى و لعلك اذا احطت خبرا بما تقدم تظهر لك حقيقة الامر و الله اعلم   بل ربما

دلّت الاضافة على تغايرهما لانّ الغالب الشّايع تغاير المضاف والمضاف اليه وقد يضاف الشّي الى مرادفه ومسمّيه
ومع تساوى الاحتمالات تنتفى الدّلالة فكيف مع الحمل على الشّايع وح ففى الاضافة دلالة على تغاير الاسم والمسمّى
وهذا وما قبله يظهر منه انّ بعضهم استدلّ به على كون الاسم عين المسمّى وربّ للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا على
ما فى المغنى او مع ما للتكثير وبعضهم على انّها للتكثير دائما واكثرهم على انّها للتقليل دائما فعلى التكثير الامر ظ وعلى
التّقليل باعتبار بقاء الاحتمال فى الجملة فالدّلالة قليلة بالنّسبة الى ما لو كانت نصّا فى المطلوب والرّحمن
الرّحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم يحتمل ان يريد بالاسمين ما يقابل الفعل
والحرف او ما يقابل الصّفة للخلاف فى انّهما اسمان او صفتان او انّهما اسمان من اسمائه تع او ذكرهما المجرّد
بناء بنيا عليهما وهما صفتان مشبّهتان بنيا من رحم بعد جعله لازما بمنزلة الغرايز ونقله الى فعل بضمّ العين
وهذا مطّرد فى باب المدح والذّمّ نصّ عليه السّكاكى فى تصريف المفتاح والزّمخشرى فى الفايق عند ذكر فقير
ورفيع كما قيل ولم يرد المبالغة المشهورة بين اهل العربيّة فانّ لها صيغا مشهورة اربعا او خمسا على الخلاف
بل الحاصلة من زيادة اللّفظ وحكى عن الزّمخشرى انّ كلّ ما عدل عن اصله فهو للمبالغة ووصفه تع بهما او بنعتهما
ممّا لا يليق بجنابه المقدّس باعتبار اصله انّما هو باعتبار الغايات ولهذا قيل خذ الغايات واترك المبادى فهو مجاز
مرسل من قبيل اطلاق السّبب الّذى هو الرّقّة والانعطاف على المسبّب الّذى هو التّفضّل والاحسان وما شابههما لا المبادى
كذا قيل والغضبان الممتلى من الغضب بنى من اللّازم والعليم كثير العلم ودايم العلم بنى عن المتعدّى بعد جعله لازما
والاوّل ابلغ لانّ زيادة اللّفظ تدلّ على زيادة المعنى ولنصّ اهل العربيّة على انّ فعلانا من فعيل ابلغ
ولانّ الرّحمن اشترك فيه اللّغة العربيّة والعبرانيّة والسّريانيّة واختصّ الرّحيم بالعربيّة فوصف تع نفسه
بالخاصّ والمشترك ولما قيل انّ الرّحمن ارأف من الرّحيم لانّ معنى الرّحيم ذو الرّحمة ومعنى الرّحمن كثير الرّحمة
جدّا او لتعلّق الرّحمة فى الرّحمن بالمؤمن والكافر وغيرهما وفى الرّحيم بالمؤمن ولما قيل فى الدّعاء من قوله
يا رحمن الدّنيا والآخرة ورحيم الدّنيا وما فى دعاء الصّحيفة يا رحمن الدّنيا والآخرة ورحيمهما يمكن توجيهه
بانّ رحمانيّته تع تعمّ المؤمن والكافر فى الدّنيا وتختصّ المؤمن فى الآخرة ورحيميّته تختصّ المؤمن فى الدّنيا
والآخرة وقد اورد على القاعدة حذر وحاذر واجيب بانّ ذلك مع اتّحاد البناء وهنا حذر صفة
مشبّهة وحاذر اسم فاعل وبانّ القاعدة اكثريّة وبانّ ابلغيّة حذر انّما نشأت من الحاقه بالغرايز لكنّهم
وفطن فانّه يدلّ على الثّبوت فجاز ان يكون حاذر ابلغ لدلالته على زيادة الحذر بسبب زيادة لفظه
ومختصّ به تع اى الرّحمن ابلغ من الرّحيم مختصّ به تع فهما السّرّ فى تقديمه على الرّحيم ولاختصاصه
به تع صار كالعلم فهو انسب بلصوق لفظ الجلالة ولكونه بمنزلة الموصوف للرّحيم ولمناسبة التّوسّط
لكونه ذا جهتين قدّم وعن الصّادق عم الرّحمن اسم خاصّ لصفة عامّة والرّحيم اسم عامّ لصفة خاصّة
لانّه من الصّفات الغالبة اه يعنى انّ وجه الاختصاص ليس كونه من الصّفات الغالبة اذ لو كان كذلك لاقتضى
جواز استعماله فى غيره تع بحسب الوضع كما هو شان الصّفات الغالبة بل وجه الاختصاص كون معناه
المنعم الحقيقى البالغ فى الرّحمة غايتها وهو مختصّ به تع فكذا ما هو بمعناه قال والّذى ره صرّح بعضهم بانّ

امتناع

امتناع اطلاقه على الغير عارضىّ فلا ينافى الجواز بحسب اللّغة على انّ بعضهم صرّح باطلاقه على الغير وان ندر
انتهى اقول كان جدّى ره لم يعتدّ بكلام هذا القائل اذ المشهور امتناع اطلاقه على غيره تع لغة
وعرفا واطلاقه على سبيله غير معتدّ به وبما تفرّد فى توجيه اصل العبارة يندفع ما ذكره والّذى ره
فى حلّها فليراجعه من اراد وتعقيبه بالرّحيم من قبيل التّتميم فانّه لمّا دلّ على جلائل النّعم واصولها
ذكر الرّحيم ليتناول ما خرج منها هذا جواب سؤال ينشأ ممّا تقدّم وتقديره انّه اذا كان معنى الرّحمن هو البالغ
فى الرّحمة غايتها فهو ممّا اغنى عن ذكر الرّحيم وايض فانّ القاعدة فى ترتيب صفات المدح الترقّى من الدّنيا
الى العليا وهنا بالعكس فاجاب بما يصلح جوابا عنهما وهو انّه من قبيل التّتميم فالصّفتان فى حكم صفة واحدة
وعلّله بانّ الرّحمن لما دلّ على جلايل النّعم واصولها ذكر الرّحيم ليتناول دقايقها فانّ جميعها من فيضه
صادرة عنه على قدر استعداد القوابل بمقتضى الحكمة الالهيّة وايض فلئلّا يتوهّم انّ محقّرات الامور لا يليق
سؤالها منه فيستحيى الانسان من طلبها منه تع روى انّه تع اوحى الى موسى عم يا موسى سلنى حتّى ملح قدرك
وشراك نعلك وما ذكره ره وجه آخر لابلغيّة الرّحمن فايدة ذكر قدّس سرّه فى بعض فوايده انّ هذه الكلمة
الشّريفة يعنى البسملة متضمّنة للاصول الخمسة الّتى هى راس العقايد الدّينيّة فانّ الله تع يدلّ على الذّات
الواجبة لذاتها الجامعة لجميع الكمالات المنزّهة عن الكدورات الّتى هى مبدء جميع الموجودات منفتحة لباب
التّوحيد باسره من الذّات والصّفات ثبوتا وسلبا واضافة والرّحمن الرّحيم يدلّ على العدل باوضح
عبارة وابلغ اشارة وعلى ردّ بعض العقايد الفاسدة وتتفرّع عليه النّبوّة والامامة والمعاد لانّها من
فروع اللّطف الّذى هو احد اجزاء العدل وعلى هذا فسّر بعض الافاضل باطن ما فى الخبر الّذى رواه الصّدوق
ابن بابويه ره انّه من قرء بسم الله الرّحمن الرّحيم معتقدا لموالاة محمّد وآله الطّيّبين الطّاهرين منقادا
لامرهم مؤمنا بظاهرها وباطنها اعطاه الله بكلّ حرف منها حسنة افضل من الدّنيا وما فيها من اصناف
جواهرها وخزائنها ومن استمع الى قرائتها كان ثلث ما للقارى انتهى كلامه ره جمع بين التّسمية
والتّحميد فى الابتداء جريا على قضيّة الامر فى كلّ امر ذى بال اى جمع المصنّف ره بين التّسمية والتّحميد امتثالا
للامر الوارد بهما والامر الاوّل هو ما تضمّنه خبر الامر الثّانى فانّه فى معنى الامر ويحتمل ان يريد به الامر
الثّانى فقط واكتفى بقوله كلّ امر ذى بال لانّه القدر المشترك بين حديثى التّسمية والتّحميد مع مراعاة الايجاز
والامر ذو البال فسّره طاب ثراه على ما نقل عنه والّذى ره فى روض الجنان بما يجعل فى القلب من
الاعمال جليلة كانت ام حقيرة فانّ افعال العقلاء تابعة لقصودهم ودواعيهم المتوقّفة على الخطور
بالقلب انتهى ثمّ نقل عن بعضهم انّ البال الحال والشّان وامر ذو بال اى شريف يهتمّ به والبال ايض
القلب كان الامر ملك قلب صاحبه لاشتغاله به وقيل شبّه الامر بذى القلب بطريق الاستعارة
المكنيّة ثمّ قال وفى هذا الوصف اعنى ذى بال فائدتان تعظيم اسم الله حيث يبتدء به فى الامور المعتدّ
بها والتّيسير على النّاس فى محقّرات الامور انتهى ونقل عن الصّحاح انّ الحال فى المعنى البال وعن
القاموس فى موضع كذلك وعن المشارق الانوار للقاضى عياض انه الاكتراث كما فى القاموس ايض

فان الابتداء يعتبر في العرف ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في المقصد هذا جواب عما يرد من انه كيف يمكن الجمع بين التسمية والتحميد في الابتداء وتقريره ان المراد بالابتداء العرفي هو لاينافي تقديم احدهما على الآخر وقد يقال ان هذا التوجيه يقتضي الامتثال بتقديم غيرهما عليهما وتوسطه بينهما وهو ممكن واجيب ايضا بحمل حديث التسمية على الحقيقي والتحميد على الاضافي وبان التسمية تحميد واختار ما ذكره لامكان ادخال الاول تحته بتقريب ما وتكلف الثاني او للاكتفاء باحد الافراد اختصارا   فيقارنه التسمية والتحميد اي فتقارن هذه الثلثة الابتداء او المقصد او الشروع فيه بمعنى كونها موجودة معه والمقارنة لغير الابتداء عرفية فيه ويمكن ان يكون حقيقية وكذا بعض افراد نحوهما والمراد بنحوهما الصلوة على النبي وآله ع ونحوها   ولهذا يقدر الفعل المحذوف في اوايل التصانيف ابتدء اي ولاجل الجري على قضية كل امر ذي بال لم يبدء فيه باسم الله الحديث يقدر الفعل المحذوف اه وهذا التوجيه نقله والدي عن والده طاب ثراهما ثم حكى عنه انه قال وان كان ظاهر العبارة بمعونة القرب يوهم رجوعه الى اعتبار الابتداء ممتدا اه اذ ليس للكلام على هذا التقدير معنى انتهى اقول نعم ما افاد الا ان هذا التوهم بعيد بعد ملاحظة اسلوب العبارة فان مجرد بعد المسافة مع ارتباط كل لاحق لسابقه وتفرعه عليه لا يقتضي التوهم خصوصا مع عدم صلاحية رجوعه الى ما قبله ومناسبته لما تقدم ولا حرج في ذكر ما يتعلق بحديث التسمية بعد ذكر ما يتعلق بها وللتحميد والحق ان يقال كلام جده ره يرجع الى عدم التوهم مع الملاحظة والى امكانه مع عدمها   سواء اعتبر الظرف مستقرا ام لغوا بناء بالتسوية على دفع ما عساه يقال ان الظرف اذا كان مستقرا تعلق بعامل عام وابتدء خاص لا يصح متعلقا له فهو وغيره سواء بخلاف اللغو فان ابتدء متعلقه فيناسب تقديره ومحصل الجواب انه اذا اعتبر ما ذكره من الوجه فلا فرق بين المستقر واللغو ومن هنا يظهر ان متعلق الظرف اذا كان لغوا ابتدء وقد صرح ره في بعض فوائده بان متعلقه ابتدء او ابتدائي لكن الحق انه لاينافي تعلقه بمستعينا وملتبسا كما تقدم وظاهر كلامه سابقا جوازه   لان فيه امتثالا للحديث لفظا ومعنى اي وللجري على قضية الامر بتقدير ابتدء دون اشرع ونحوه للامتثال المذكور ولما كان الجري على قضية الامر في الجملة يحصل بابتدء وغيره قال ولان فيه ولم يقل ولان فيه بالواو هذا وقد قال والدي ره هذا الكلام ظاهره من جهة اللفظ يعني الامتثال ونقل عن والده طاب ثراهما انه قال لا ادري للموافقة اللفظية طائلا انتهى والذي يخطر في فكري القاصر انهما حملا الكلام على ما يتبادر من معنى الامتثال وهو الاتيان بما تضمنه الشيء من امر ونحوه ولو حمل على معنى الاتيان بمثل الحديث لظهر لكلامه ره وجه ويحتمل انهما ره لم يرتضيا هذا الوجه ايضا قال في القاموس وامتثل طريقته تبعها فلم يعدها ويكون المعنى ان في تقدير الفعل ابتدء متابعة لمعنى الحديث ولفظه ومتابعة اللفظ نكتة في الجملة والمتابعة اللفظية حصلت من حيث كون كل منهما فعلا مضارعا من اصل واحد لان المتابعة من كل وجه هنا متعذرة ويمكن ارادة معنى الامتثال وصرف المتبادر الى المعنى والآخر الى اللفظ بناء على جوازه بصرف كل الى ما يناسبه لا يقال كلامه يدل على ان تقدير ابتدء لم يدخل في الامتثال

معنى وايضا ان الامتثال يحصل بسم الله الرحمن الرحيم والعامل لا دخل له في ذلك سواء كان ابتدء ام غيره ٥

فان قول القائل بسم الله امتثال لم يحصل بمجرد التلفظ ببسم الله لانا نقول مراده ان الامتثال اللفظي يحصل بتقدير هذا اللفظ مع الامتثال المعنوي الحاصل معه ومع غيره وبدونهما وعبارته لا تابى هذا المراد ويرشد الى ما ذكرت قوله لان فيه وقوله وفي تقدير غيره ولم يقل لان به وبتقدير غيره ليتوهم ما ذكرت فافهم وحاصل كلامه انه اذا قدر ابتدء يحصل الامتثالان وفي صورة تقدير غيره يحصل المعنوي واعلم ان قوله ع كل امر ذي بال لم يبدء فيه باسم الله فهو ابتر يحتمل وجوها خطرت لي فيه احدها لم يبتدء فيه باسم من اسمائه تع سواء كان لفظ الجلالة ام غيره وان كان في هذا الاسم المقدس اظهر وح فيحصل الامتثال باي اسم كان الثاني لم يبتدء فيه باسم هو الله من قبيل يوم الاحد وشجر الاراك الثالث لم يبتدء فيه بهذه الترجمة اما بتضمين يذكر وذكر يبدء للتنبيه على ذكره في اول الامر وبدء وان كان متعديا الا انه لا يتعدى الى مثله الا بالحرف واما بتقدير الباء وعلى التقديرين يحتمل ان يكون المراد ببسم الله الرحمن الرحيم وذكر بسم الله فقط لفهم ذلك من هذا القدر كفهمه من البسملة ونحوها وان يكون المراد ببسم الله فقط كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيد الاول من هذين الاحتمالين ما روي عن النبي ص اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم ثم كتب الدنيا وما هو كاين فيها الى يوم القيمة فاذا كتبتم كتابا فاكتبوا اوله بسم الله الرحمن الرحيم تاسيا بكتاب ربكم وقول الصادق ع لا تترك البسملة ولو كتبت شعرا او الجمع بين الاحتمالات غير عزيز   وفي تقدير غيره معنى فقط اي في صورة تقديم غير ابتدء مثل ابتدائي واشرع وغيرهما يحصل الامتثال معنى فقط لا انه يحصل بسبب تقدير الغير ويحتمل ان يريد بذكر الفعل السابق وهو ابتدء التمثيل وان الامتثال يحصل لما فيه هذه المادة او ان ذكر الفعل لترجيحه على غيره وتمام البحث ظهر مما تقدم وضمير غيره يرجع الى ابتدء باعتبار اللفظ او الفعل وقط اسم فعل بمعنى حسب وقيل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء لتزيين اللفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا قدر غير ابتدء او ما في حكمه فانته على كونك ممتثلا معنى او نحو ذلك   وقدم التسمية اه يعني ان المصنف ره قدم التسمية على التحميد بعد الجمع بينهما لتقديمها عليه في الكتاب العزيز وهو ظاهر والاقتفاء الاتباع قال في الصحاح اقتفى اثره وتقفاه اي اتبعه وفي نطق الكتاب استعارة تبعية   وابتدء في اللفظ باسم الله لمناسبة مرتبته في الوجود العيني اه اي ابتدء فيما من شانه ان يتلفظ به او فيما كتبه مجازا او فيما تلفظ به قبل الكتابة او معها باسمه تع في قوله بسم الله الرحمن الرحيم ولم يبتدء بالعامل على تقدير تقديمه لمناسبة مرتبته تع فكما انه الاول في الوجود العيني جعل اسمه المقدس اولا في التلفظ بما يبدء به ويحتمل ان يريد الابتداء باسم الله المقدس في الله احد ويؤيده انه وان كان المراد به الذات المقدسة لكنه لا يخرج عن كونه اسما فارادة الاسم المقدس اظهر من ارادة الاسم في بسم الله فانه ليس من اسمائه تع وايضا فانه قال باسم الله لا ببسم الله فهو اربط بالتعليل وان امكن توجيه الاسم في بسم الله في الجملة خصوصا على تقدير ارادة اسم هو الله ويبعد احتمال تقديم بسم الله الرحمن الرحيم عليه ويحتمل ارادة الابتداء في التسمية والتحميد معا بتقريب يظهر مما تقدم وقوله بعد وقدم ما هو الاهم لاينافي ما ذكر فانه وجه آخر فتدبر والمراد بنحو ما او ابتدء

من غير تلفظ و لا كتابة وان لم يكن ذلك من المضر فى هذا الكتاب لعموم الفايدة فان قلت المناسبة غير تامة
فان الابتداء حقيقة وقع بالباء لا بالاسم قلت قد اجيب بان ذلك لا ينافى الابتداء العرفى ويمكن ان
دون الحقيقى وبان الباء فى كل امر ذى بال لم يبدء فيه باسم الله للاستعانة او المصاحبة فلابد فى تحقق
الامتثال من الابتداء بما يدل على المصاحبة لاسمه تعم او الاستعانة به وبان الباء وسيلة الى ذكره على وجه
يؤذن بجعله مبدا للفعل فهى من تتمة ذكره على الوجه المقصود واجيب عن الاسم بانه لا يجب ان يكون بذكر
اسم خاص من اسمائه بل يجوز ان يكون بذكر لفظ دال على اسمه وربما قيل انه لو قيل بالله لاوهم التلبس
بالذات وقيل بسم الله لئلا يختص التبرك باسم دون اسم بخلاف ما لو قيل بالله وربما علل ايضا بان
الابتداء باسم الله اشد وفاقا للحديث الابتداء والمناقشة فى بعض هذه الاوجه غير خفية
وقدم ما هو الاهم وان كان حقه التاخير باعتبار المعمولية للتنبيه على افادة الحصر اه اى قدم المصنف
الاسم المقدس على الحمد مع انه معموله وحق المعمول التاخر ويحتمل ارادة تقديم المعمول فى التسمية والحمد معا
بناء على ما اشتهر من تقدير العامل فى بسم الله مؤخرا وحاصله انه قدمه على العامل المقدر فى الاول والمذكور
فى الثانى وفيه تكلف ومشى على راى الشيخ عبد القاهر فى ان الاهتمام وحده غير كاف فى التقديم
بل لابد من ذكر وجه الاهتمام وفيه نظر لان الاهتمام وحده وجه مستقل لا يحتاج الى التخصيص ونحوه
فان قولنا مثلا الاهتمام فى تقديمه لاجل التخصيص او الحصر خال عن فائدة يعتد بها لان التخصيص او الحصر
وحده كاف من دون ذكر الاهتمام بل حاصله ان الحصر والتخصيص صار باعثا على الاهتمام بخلاف ما
لو كان الاهتمام اصلا بواسطة ولا شك ان اسم الله تعم اذا قدم للاهتمام لجلالته وشرفه كان وجها
مستقلا مثل التخصيص ونحوه واما اذا اجعلنا محط الفايدة التخصيص مثلا لم يكن اصلا بواسطة على ان الاهتمام
لابد فيه من جهة تقتضيه فان قلت الجهة المذكورة هى التى لحظها الشيخ عبد القاهر قلت الحق فى هذا
المقام التفصيل وهو انه اما ان يكون وجه الاهتمام ظاهرا كما فى تقديم اسمه تعم لجلالته وشرفه ونحو ذلك
وح يكفى ان يقال فيه قدم للاهتمام بل ربما كان ذكر الاهتمام وحده ابلغ لعدم تخصيصه بجهة دون
اخرى واما ان لا يكون ظاهرا كما فى تقديمه للحصر ونحوه مما هو مذكور فى مظانه فح ينبغى ذكر وجه الاهتمام
وكلام الشيخ عبد القاهر مطلق فانه قال لابد ان يبين وجه الاهتمام من التخصيص وغيره فليتم قال والدى
قدس سره ولقايل ان يقول كون اسم الله اهم لا ريب فيه ولا يحتاج الى علته ويجاب بان الوجه المذكور
للاهتمام لزيادة مناسبته انتهى وفيه فان زيادة المناسبة ليست محل النزاع واعلم ان كلام جدى
طاب ثراه لا يابى ان يكون مشتملا على علتين للتقديم احديهما الاهمية والاخرى ارادة الحصر فان قوله
وقدم ما هو الاهم افاد ان تقديمه للاهتمام به وقوله للتنبيه اه ظاهر فى العلة الاخرى وحاصله قدم
ما هو الاهم للاهمية وللتنبيه المذكور وذلك كما فى قولك اكرم العالم لاكرام الله له فان فيه علتين احديهما
علمه من حيث ملاحظة ماخذ الاشتقاق والاخرى اكرام الله له وبهذا قد يندفع عنه ما يورد على
الشيخ عبد القاهر فتدبر هذا واختار والتاخر على التاخير لعدم احتياج تاخره الى موجب

6 لانه الاصل بخلاف التقدم فلهذا قال وقدم ونسب الحمد اليه تعم باعتبار لفظ الله اه اى نسب
المصنف الحمد الى ذاته باعتبار لفظ الجلالة اى بارادة الذات المقدسة من هذا الاسم الشريف لانه اسم اى علم
للذات المقدسة فلا اشعار فيه بعلية بخلاف باقى اسمائه تعم كالرحمن والرحيم فانها صفات كما فى قوله
اضافة اسم الى الله اه ولهذا اى ولكونها صفات تحمل عليه فيقال الله رحيم مثلا ولا يحمل على شئ منها
فلا يقال الرحيم الله على ان يكون الرحيم مسندا اليه وكانه لم يعتد بقول من جوز فى نحو المنطلق زيد كون
المنطلق محكوما عليه للاحتياج الى تكلف تقدير نحو المسمى ونسبة الحمل فى الله احمد او مطلقا الى الذات المقدسة
بارادتها باسم من اسمائه تعم فيه معنى الوصفية يشعر بكون الرحمة فى الرحمن مثلا علة الحمد تعم كما هى القاعدة
فى التعليق على المشتق والله تعم مستحق للحمد على الاطلاق فناسب نسبته اليه تعم بما لا يشعر بذلك وهى نسبته
اليه باعتبار الاسم المذكور وهذا مبنى على عدم اشتقاق لفظ الله او يقال انه وان كان اصله مشتقا فقد
صار بمعنى الاشتقاق لا يتبادر منه بخلاف غيره فان قلت نسبته اليه تعم بواسطة العلم ايضا تشعر بما ذكر
من حيث انه علم لذات الواجب المستجمع لجميع صفات الكمال فاذا قيل الحمد لله فهم منه الحمد لذات الواجب اه فيؤول
الى معنى التعليق على المشتق قلت المحذور نسبته اليه باعتبار وصف دون آخر وفيه انه لا يقتضى استحقاقه تعم
لذاته وقد يجاب بالفرق بين نسبته الى الذات المستجمعة فى نفسها لجميع الصفات ونسبته اليها مع الصفة او
بتوسط الصفة فتدبر هذا وقد نقل والدى عن جدى قدس الله روحهما ان المراد انه يوهم اختصاصه
سبحانه بالحمد بوصف دون وصف قال وانما قلنا يوهم لان تعليق الحكم بالمشتق يفيد علية الماخذ لا الاختصار
انتهى وقال والدى طاب ثراه فى حاشية الحاشية لا يخفى ان مشى الوالد قدس سره على كلام المتاخرين مثل
سعد الدين وغيره وكشف المراد بما قاله وجعل جملة الحمد فعلية اه اى الجملة المشتملة على الحمد
ولم يقل وجعل جملة الله احمد اى الجملة التى فى هذا التركيب او جملة احمد باعتبار الضمير لانه يصير المعنى وجعل
الجملة الفعلية فعلية وهذا وان جاز الا انه غيره اولى ولئلا يتوهم كون الفعل وحده جملة او ان المفعول
جزء الجملة وللطيفة نحو الايهام فى جملة الحمد بعد الحمد فى فعلية وهى خبرية لفظا انشائية معنى ان
قلت خبريتها فهمت من قوله وجعل جملة الحمد فعلية قلت ذكر الفعلية اولا لفائدة التجدد والخبرية ثانيا
لمقابلة الانشاء وايضا فان الفعلية لا يلزم ان تكون خبرية مطلقا فنبه على كون هذه الخبرية ذات وجهين
للثناء على الله تعم اى انشائية كائنة للثناء فالظرف مستقر صفة لقوله انشائية ويجوز كونه
خبرا ثالثا متعلقا على ما قبله بصفات كماله الباء للسببية وصفات الكمال اعم من كونها مقتضية
للحمد فيصح ارادة الحمد والشكر اللذين بنيه عليهما ولا تصلح لغير السببية لعدم تعدد الصفات وان امكن
التكلف وما ذكر فرد من افراده لما ذكر ان جملة الحمد للثناء على الله سبحانه نبه بقوله وما ذكره اه على
ان الثناء عليه غير منحصر فى هذا الثناء بل هذا فرد من جملة افراده فان قلت افراد جمع قلة والمقام يقتضى
الاتيان بجمع الكثرة قلت جمع القلة قد يراد به الكثرة وهو هنا كذلك فان الذوق السليم يجده فى هذا
المقام بمعنى الكثرة مع ان الظاهر انه ليس لفرد الا هذا الجمع وفرادى مع ما فيه غير متفق على انه جمعه ونحوه

قسم وهو انسب بالمقام من غيره بل من قسم ايضم ويمكن اعتبار القلة من حيث قلة الثناء الذى يليق بجنابه او
قلة المثنين ثناء ينبغى ان يثنوا به فتقل لهذا افاده نحو قوله تعم وقليل من عبادى الشكور ولما كان
المحمود مختارا اه اللف على ترتيب النشر اى لما كان المحمود مختارا اثر الحمد على المدح لان الثناء على الجميل الاختيارى
والمدح على غيره على المشهور والذى اختاره ولما كان مستحقا للحمد من غير تقييد بكونه فى مقابلة نعمة آثره
على الشكر لتقييده بذلك وهو واضح والمراد به الشكر قد يقال ان هذا مناف لتعليله اختيار الحمد على
الشكر والجواب ان ارادة الشكر منه لا ينافى اختياره للعلة المذكورة لانه راسه تعليل التعبير بالحمد عن
الشكر مع انه المراد واشارة الى ما روى من قوله صم الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده ولما كان مورد
الحمد اللسان فقط بخلاف الشكر فان مورده معه الجنان والاركان وما يظهر باللسان اقوى تمييز التمييز
الانسان بالراس كان الحمد كالراس للشكر وقد بينا فيش فى اظهرية شكر اللسان بالنسبة الى بعض الاركان
وجوابه غير عزيز واظهر افراده هذا كالتفسير لقوله لانه رأسه وقد تتعقل المغايرة
وهو ناظر اى قوله الله احمد ناظر اه لان الاستتمام طلب التمام بيان لوجه النظر وتوضيحه ان الاستفعال
هنا يدل على طلب الفعل فالاستتمام طلب التمام وطلب التمام يلزمه طلب الزيادة وذلك اى قوله تعم لئن
شكرتم لازيدنكم باعث على رجاء المزيد اى الزيادة واختاره عليها تفننا او هربا من التكرار فان قلت
المناسب ح ان يقول على رجائها فان المقام للاضمار قلت كانت العبارة اولا بخطره هكذا او هو ناظر
الى قوله تعم لئن شكرتم لازيدنكم وذلك باعث على رجاء المزيد ثم الحق على الحاشية قوله لان الاستتمام اه
فكانه لم يلاحظ ما ذكرت ويمكن ان يكون المزيد بتشديد الياء اسم فاعل تعلق الرجاء به تعم انسب من تعلقه
بما يزاد او تخفيفها ويكون بمعنى مفعول اى الذى يزاد فيتغايران فى الجملة او يقال ان الاتيان بالظاهر
مع اختلاف اللفظ لا حرج فيه او ان المزيد اظهر دلالة على المراد من الزيادة الى غير ذلك مما يمكن اعتباره
وهذه اللفظة اه الخطبة التى فيها هذه اللفظة قوله ع احمده استتماما لنعمته واستسلاما
لعزته الخطبة واراد باللفظة الكلمة الملفوظة فان الكلمة قد تطلق على ما فوق الكلمة الواحدة ككلمة الشهادة
وكلمة لبيد او كلمات الملفوظة وهى استتماما لنعمته فانها اربع كلمات ويحتمل ان يريد ما يشمل حمده
وان تفاوتت الصورة لكنه بعيد ووحدها اى النعمة المصدرة بالنعمة موحدة ولم يقل استتماما
لنعمه ونحوه للتنبيه المذكور وهو من قبيل قولهم ضيق فم الركية وفيها يتصور اه اى فى النعمة
الموحدة يتصور طلب التمام ووجهه ان الجمع المضاف يفيد العموم فاذا طلب تمام النعم فقد طلب تمام جميع
نعمه تعم وذلك اعظم من ان يستتم على العباد فضلا عن واحد منهم اقول فيه نظر فان المحذور الذى تخطر
قدس سره انما يأتى على تقدير طلب جميع نعمه لا على تقدير طلب التمام فان معنى طلب تمام نعمه تعم عليه طلب
ان يجعل النعم عليه تامة وذلك لا يقتضى طلب تمام جميع نعمه تعم لا ان يجعل النعم تامة عليه وبينهما فرق سلمنا
لكن لا نم ان ما افاده الاستغراق هنا يحمل على الحقيقى فان ارادة العرفى فى مثله ظاهرة وح يكون المراد
استتمام النعم التى انعم بها عليه من طلب اتمامها التى يليق به كقوله تعم واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة

والآية

والآية وان كان مقامها الامتنان المقتضى لما يدل على التعدد صريحا فهى مشاركة فى الاستغراق العرفى مع
القرينة وعلى توحيد النعمة يمكن الحمل على المهية لا بشرط المتحققة فى ضمن اكثر من فرد فيفيد فائدة الجمع وايضا
فالنعمة مصدر او اسم مصدر بمعنى الانعام فلا يأبى منع الجمع واختيار الجملة الفعلية المفيدة للتجدد حالا فحالا
كما تقدم يناسب التعدد وقد يجاب عن اكثر ما ذكره بان النكتة المذكورة يكفى فيها ما افاده مع تبادر الوحدة
وخطابية المقام فتم فيستحق عليه حمدا وشكرا لعل ترك الفاء اولى وجمع بين حمدا وشكرا مع ان
المقام مقام الشكر لوجه جمع المعتمد بينهما وللتنبيه على انه تعم يستحق الشكر بجميع عباداته وشعبه وللمشاكلة
الحمد تفسيره بالشكر واللام فى الحمد يجوز كونه للعهد الذكرى العهد الذكرى قسم من الخارجى عند
اهل المعانى فانهم قسموه الى ما تقدم ذكره صريحا من المتكلم او المخاطب والى ما تقدم كناية نحو وليس الذكر
كالانثى والذهنى الصادر عنه او عن جميع الحامدين افاد والدى قدس سره فى الحاشية ان هذا وما
قبله يتمشى على اصطلاح النحاة نافلا عنهم ان ال التعريفية نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام فالعهدية
اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او معهودا ذهنيا
نحو اذ هما فى الغار او معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم ثم طبق عبارة جده على مصطلحهم فقال بعد
ذكر الذكرى والذهنى يريد به العهد الذهنى على نحو مثالهم قال الا ان قوله الصادر عنه او عن جميع الحامدين
قد يوهم منافاته الوحدة المعتبرة فى العهد الذهنى المفارق بها الاستغراق وربما يقال ان مراده الوحدة
لكن من تصدر عنه قد يتعدد ولا يلزم من تعدد الفاعل تعدد الفعل واختلافه بل قد يتحد نوعه وقد
يظن ان الترديد لا يحتاج اليه ويندفع بما لا يخفى ثم قال وقد احتمل الوالد قدس سره فى بعض فوائده على
الكتاب ان يجرى كلامه على قانون اهل المعانى فى العهد الذهنى وارادة الخارجى من الذكرى ثم حقق البناء
على اصطلاح النحاة نافلا عن بعضهم تقسيم العهد الخارجى الى ما تقدم ذكره تحقيقا وتقديرا فسمى الاول ذكريا
والثانى ذهنيا قال والمراد فى كلامه بالذهنى ما لم يسبق له ذكر لكنه معلوم معين عند المتكلم والمخاطب ثم
ذكر لهذا الاحتمال وجهين احدهما ان يراد الحمد الصادر عنه المعلوم عندهما والثانى ان يراد الاعم منه
اعنى الصادر عن جميع الحامدين المعلوم كذلك ولا ضير فى عدم التعرض للقسم الآخر من التعريف اعنى الذهنى
بمصطلح اهل المعانى لنبو المقام عنه وما احسن ما قال بعض المحققين ان هذا القسم من التعريف قليل الجدوى
انتهى كلامه هذا كلامهما اعلى الله مقامهما نقلته تبركا وتيمنا لما فيه من الفائدة وبقية اقسام ال المعرفة
على مصطلح النحاة غير العهدية انها جنسية اما لاستغراق الافراد وهى التى تخلفها كل حقيقة نحو وخلق
الانسان ضعيفا او لاستغراق خصايص الافراد وهى التى تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اى الكامل
فى هذه الصفة او لتعريف المهية وهى التى لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى
واصطلاح اهل المعانى ان لام التعريف اما موضوعة للاشارة الى فرد معين معهود بين المتكلم
والمخاطب وهو العهد الخارجى واما موضوعة للاشارة الى الطبيعة وهى لام الجنس وهى اما اشارة
الى الطبيعة من حيث هى وهى لام الحقيقة او الى الطبيعة المتحققة فى ضمن فرد ما بقرينة فهى لام العهد

الذهنی او الی الطبیعة المحققة فی ضمن جمیع الافراد بمعونة القرینة فهی لام الاستغراق والاستغراق
ای باللام هنا دون الذهنی لتقارب العهدین واشتراکهما فی العهدیة لانتهائه مطلقا الیه بواسطة
او بدونها اراد بالاطلاق معنی کلا او جمیعا او نحوهما فان قلت کان یغنی عن ذکر الاطلاق بواسطة
او بدونها ولیس من قاعدته حل الاطلاق بذکره قلت المقام مقام بیان الاستغراق فذکر مطلقا لیفید
ولما کان انتهاؤه الیه یصدق علی تقدیر اثبات فعل العبد واختیاره وقد یوهم صدقه ایضا علی قول
نافیهما قیده بقوله بواسطة او بدونها واذا تأملت فی قولنا لانتهاء جمیعه الیه بواسطة او بدونها وقولنا
لانتهائه الیه بواسطة او بدونها تجد الفرق ظاهرا والمحرر من نفحات جوده کذا فی نسخة الاصل وعلی
الهامش بخطه او خط جدی قدس سرهما ونفحة ولعله انسب والجنس وهو راجع الی السابق باعتبار
اراد بالسابق الاستغراق وکتب فی الحاشیة وجه رجوعه الیه بالاعتبار ان جنس الحمد لما کان محکوما علیه
بکونه فضله اقتضی کون جمیع افراده کذلک لان الجنس وان تم فی ضمن فرد واحد لکن ان فردا من افراد الحمد هنا
لو وجد مع غیره وجد الجنس معه ایضا فلا یکون مختصا به وقد تقدم فی کلامه ما یدل علی اختصاصه
به وانحصاره فیه فیکون الجنس مفیدا هنا فایدة الاستغراق بمعونة الکلام السابق المقتضی للاختصاص
وان احتاج الی دلیل خارج وهو ان حصر حمده فی الله تعالی یقتضی حصر حمد غیره لاشتراکهما فی المعنی الموجب
للحصر انتهی کلامه ره واعترض علیه السید علی الصائغ ره بقوله قلت هذا البحث لا یأتی فی مثل هذه العبارة
لان مقتضاها ان حمدی مختص بالله والحمد فضل من الله فجعل اللام للجنس فی الحمد فضله لا یعود الی
الاستغراق باعتبار حصر الحمد فی الله واحدهما غیر الآخر وهذا واضح وانما یتمشی ذلک فی لام الحمد لله ومنه
نشاء الوهم والله اعلم وعلم بذلک ان الحاشیة محلها یحتاج الی التنقیح انتهی ونقل والدی عن والده
انه قال لعل ذلک من قولهم فی الحمد لله ان الجنسیة فیه کالاستغراق قال والفرق واضح لان الموجب فی
ذلک کون اللام للاختصاص واختصاص الجنس یقتضی اختصاص کل فرد الی آخر البحث المشهور وفی
والدی طاب ثراه فی آخر بحثه بعد توجیه کلامه بما استبعده وهو بعید الا ان الحصر غیر مسلم فی
الاصل والبناء علی غیر اساس لا وجه له انتهی ثم تبعهم غیرهم وکلام السید علیه ره کما سمعته صریح فی انه بعد
ملاحظة الاصل والحاشیة خطر بباله الاعتراض وهو غریب فان توجیه الحاشیة لا دخل له ببحث الحمد لله
ولا یلیق بمرتبته قدس سره ان یتوهم ان بحث الحمد لله یجری هنا مع تصریحه بما یدل علی ارادة شیء
آخر وکلام جدی ره لعله لما ذکره لم یکن فی نظره الحاشیة کما اعتقده علیه والدی ره ولیس فی کلامه
ما یدل علی ملاحظتها وکلام والدی ره حاصله انه لا استغراق هنا ولعلک اذا تأملت ما ذکره فی توجیهه
کلامه تجد الجمیع غیر وارد علیه فاقول وبالله التوفیق ان المصنف ره حصر حمده فیه تعالی بقوله الله
احمد والوجه المقتضی لحصر حمده هو المقتضی لحصر حمد غیره وقوله والحمد فضله ای حمد المصنف وغیره
فضل منه تعالی فاذا ارید الجنس کان معناه ان جنس حمده وحمد غیره فضل منه تعالی فلو وجد فرد من غیر
محکوم بکونه فضله وجدت الحقیقة فی ضمنه وقد تقدم ان جمیع افراد الحمد مختصة به فینافی

تقدم

٨

تقدم فحصول معنی الاستغراق بمعونة ما تقدم وحاصله انه قد حکم علی کل جنس الحمد الذی انحصر جمیع
افراده فیه تعالی بکونه فضلا فخروج فرد عن الحکم لا یوافق الحصر المذکور فیتم ذلک بهذا الاعتبار واعلم
انه یمکن اعتبار کون الجنس راجعا الی الاستغراق من غیر ملاحظة ما سبق بان یقول الحکم علی جنس
الحمد بکونه فضله یقتضی تخصیصه به من جهة الاضافة فی فضله فانها اما بمعنی اللام فالمعنی ان جنس
الحمد فضل له ومختص به تعالی فلو وجد فرد خارج عن کونه فضلا له وجدت الحقیقة فی ضمنه فلا
یکون جنس الحمد فضلا مختصا به تعالی وقد فرض ان الجنس مختص به هف واما بمعنی من باعتبار المعنی
والمقام وان لم یطابق القاعدة المقررة کما افاد قدس سره بقوله ای من جملة فضله فالمعنی ح ان جنس
الحمد فضل منه وهو یقتضی اختصاصه به ایضا بالتقریر السابق ویمکن علی بعد تطبیق کلامه ره علی
هذین الوجهین ایضا وهو ان یکون قوله وجه رجوعه الی قوله فلا یکون مختصا به کلاما مستقلا
وقوله وقد تقدم فی کلامه ما یدل علی اختصاصه به وانحصاره فیه کلاما مستأنفا کالتأکید له فی الجملة وقوله
فیکون الجنس مفیدا هنا فایدة الاستغراق آه تفریع علیهما ای اذا دل الکلام الاول علی الحصر مع معونة
الکلام السابق علیه المقتضی للاختصاص وان احتاج الحصر والکلام السابق الی دلیل خارج اه فتامل
لرجوع النعم کلها الیه تعلیل لانحصار الشکر فیه تعالی وان قیل للعبد فعل اختیاری
جواب سؤال تقدیره مذهب المص وهو الحق ان للعبد فعلا اختیاریا واذا کان کذلک فما یفعله غیره تعالی
من الانعام الذی یوجب للشکر باختیاره یقتضی ان یکون مشکورا بسبب انعامه فلا یتم حصر الشکر فیه تعالی
فاجاب بان العبد وان کان له فعل اختیاری یقتضی بسببه تعلق الشکر به الا انه لما کان ذلک الفعل الذی
هو الانعام انما حصل بآلات واسباب هی نعمة منه تعالی کان هو المنعم الحقیقی المستحق لجمیع افراد الشکر
وهو واضح واعلم ان العقول قاصرة عن ادراک کثیر من الاشیاء التی اقتضتها حکمته تعالی وهو السر
فی ارسال الرسل وانزال الکتب وقد تطابق العقل والنقل علی ان الله تعالی منح عباده قدرة وارادة
واختیارا وجعل لهم دواعی تدعوهم الی الطاعة والمعصیة وجعل بیدهم اتباع ما یدعوهم وعدم
اتباعه بالقدرة والاختیار وبها یرجحون احد المقدورین مع مرجح وعدمه وهداهم النجدین وما اعلا
ذلک من التشکیکات التی مآلها الی اثبات انتفاء فایدة ارسال الرسل وتکذیب الکتاب والسنة واثبات
العبث والظلم له تعالی انما هو لترویج ما تعلقوا به ومنع العصبیة ایاهم عن الرجوع وانما هو بمجرد اعمال
الفکر والعقول القاصرة کما هو شان من تعلق بشیء واراد ترویجه بانواع الحیل ومثل هذا تجده
من کل ذی شبهة باطلة وتاویلها تعلقوا به لا مفسدة فیه بخلاف خلافه فان فیه مفاسد لا تحصی نسال
الله التوفیق لما یحبه ویرضاه واردف الحمد بالشکر اه ای اتی بالشکر عقیب الحمد مع ان
المراد من الحمد الشکر بقرینة قوله استتماما لنعمته وکونه ناظرا الی قوله تعالی لئن شکرتم لازیدنکم للتنبیه
علی الشکر بخصوصه وصریحه ووجه التصریح ان المتبادر من الحمد معناه الظاهر بضمیمة القرینة صار لا
له وفیه ایضا تنبیه علی انه تعالی یستحق الشکر بکل عبارة ولمح تمام الآیة علة ثانیة لذکرا